الأمم المتحدة
TD/B/EX(68)/4

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
22 July 2019
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية الثامنة والستون
جنيف، ٣٠ أيلول/سبتمبر – ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة*

مذكرة من أمانة الأونكتاد**

موجز تنفيذي

في عام ٢٠١٨ وأوائل عام ٢٠١٩، تردى أداء الاقتصاد الفلسطيني والأوضاع الإنسانية إلى أدنى المستويات. فانخفض نصيب الفرد من الدخل، وارتفعت البطالة المتفشية، وتفاقم الفقر، وأخذت الخسائر البيئية الناجمة عن الاحتلال تتزايد في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. ويُحال بين الشعب الفلسطيني وحقه في استغلال موارده من النفط والغاز الطبيعي، فيُحرم من إيرادات تبلغ مليارات الدولارات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الشعب الفلسطيني في تأمين حقه في النفط والغاز في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتأكيد حصته المشروعة في الموارد الطبيعية التي تملكها عدة دول متجاورة في المنطقة ملكية جماعية. وقد بدأت حكومة إسرائيل، في آذار/مارس ٢٠١٩، تخصم ١١,٥ مليون دولار شهرياً (ما يعادل ١٣٨ مليون دولار سنوياً) من إيرادات مقاصة التخليص الجمركي الفلسطينية. وردّت

* ليس في التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا في طريقة عرض المادة الواردة فيها ما ينطوي على التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. ووفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، تعني الإشارات الواردة في هذا التقرير إلى الأرض أو الأرضي الفلسطينية المحتلة قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويشير استخدام كلمة "فلسطين" إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت السلطة الفلسطينية. أما الإشارات إلى "دولة فلسطين" فهي متسقة مع الرؤية التي أُعرب عنها في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧(٢٠٠٢) وقرار الجمعية العامة ١٩/٧٦(٢٠١٢).

** يحظر اقتباس محتويات هذا التقرير في الصحافة قبل الساعة ١٧/٠٠ من يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ بتوقيت غرينتش.

السلطة الوطنية الفلسطينية على ذلك بأنها لن تقبل بما هو أقل من المبلغ الكامل الذي تستحقه من إيرادات المقاصة التي تمثل ثلثي الإيرادات المالية الفلسطينية. ويزيد من حدة هذه الصدمة المالية تراجعُ الدعم المقدم من المانحين.

ويواصل الأونكتاد تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني على نحو إيجابي. بيد أن تأمين الموارد الخارجة عن الميزانية لا يزال أمراً بالغ الأهمية للوفاء بالطلبات الموجهة إلى الأونكتاد في مافيكيانو نيروبي وفي قرارات الجمعية العامة بأن يقدم تقارير عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال.

أولاً- هبوط نصيب الفرد من الدخل وتدهور البطالة إلى مستوى الكساد

١- لقد اجتمع التدهور الحاد في غزة والتباطؤ في الضفة الغربية ليحققا معدلاً هزيلاً للنمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٨، أي أقل بكثير من معدل النمو السكاني، مما يعني هبوطاً في نصيب الفرد من الدخل وتفاقماً لأزمتي البطالة والفقر. وكان الدافع إلى هذا التباطؤ هو الظروف القاسية في غزة، مع انهيار القاعدة الإنتاجية والأوصول الرأسمالية في الآونة الأخيرة والقيود المفروضة على استيراد مستلزمات الإنتاج الأساسية. وقد تقلص اقتصاد غزة بنسبة ٧ في المائة، وازدادت حدة الفقر.

٢- وكاد الاستثمار في غزة يتلاشى تماماً، حيث هبط إلى ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويذهب ٨٨ في المائة منه إلى إعادة بناء المباني التي دُمرت أثناء عدة عمليات عسكرية كبرى جرت في السنوات العشر الماضية. ولا يزال الاستثمار في ما عدا البناء في أضيق الحدود، حيث بلغ ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولو أن الأصول الرأسمالية ومعدلات نمو الإنتاجية كانت مماثلة لما هي عليه في الضفة الغربية، لبلغ النمو الاقتصادي في غزة ٩ في المائة (International Monetary Fund, ٢٠١٨).

٣- وربما يكون الاقتصاد في الضفة الغربية قد بلغ الحد الأقصى للنمو القائم على الاستهلاك والائتمان؛ فقد تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٤ إلى ٣ في المائة فيما بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. ويعزى هذا التباطؤ إلى انخفاض الدعم المقدم من المانحين، وتقلص القطاع العام، وتدهور البيئة الأمنية، الأمر الذي ثبّط أنشطة القطاع الخاص. وفي الماضي القريب كانت المعونة الضخمة المقدمة من المانحين والتوسع في الائتمانات المحلية يموّلان نمواً يقوده الاستهلاك، وذلك ما حَجب وخفف من شدة الآثار الاقتصادية المترتبة على الاحتلال الذي طال أمده. ومع انخفاض المعونة المقدمة من المانحين، بدأ هذا القناع في السقوط، وتكشَّفت عدم استدامة هذا النوع من النمو الوهمي.

٤- ولقد تسببت الإجراءات التي فرضها الاحتلال في إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني، وجعلت النمو الاقتصادي مدفوعاً بقطاع السلع غير القابلة للتداول التجاري، كالتشييد، والبيع بالجملة، وتجارة التجزئة، والخدمات، بينما تضاءل إسهام الصادرات وأثر العجز التجاري الكبير بالسلب على نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتقلصت حصة الصناعة التحويلية في مجموع القيمة المضافة من ٢٠ إلى ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين عامي ١٩٩٤ و٢٠١٨، بينما انخفضت حصة الزراعة وصيد الأسماك من أكثر من ١٢ في المائة إلى أقل من ٣ في المائة.

٥- ويُبرز هذا النمط عجز السلطة الوطنية الفلسطينية عن توجيه دفة الاقتصاد نحو استراتيجية نمو تقوده الصادرات، لعلها تكون الأنسب لاقتصاد صغير مفتوح. ويتسبب التوزيع المشوه للاستثمارات في مختلف القطاعات في نمو بدون عمالة في الأوقات المواتية ويحرم الاقتصاد من فوائد الابتكار التكنولوجي وما يترتب عليه من دينامية، وهذا من السمات المميزة لقطاعي الصناعة التحويلية والزراعة اللذين يعوقهما الاحتلال.

٦- ووفقاً لسلطة النقد الفلسطينية (Monetary Authority, 2018)، أظهر القطاع المصرفي الفلسطيني في عام ٢٠١٨ بعض الأعراض المثيرة للقلق. إذ لم تزد الودائع إلا بنسبة ١ في المائة،

مقارنة بنسبة ١٢ في المائة في عام ٢٠١٧، في حين أن نسبة القروض إلى الودائع ارتفعت إلى ٦٩ في المائة في عام ٢٠١٨، مقارنة بالحد الأقصى المحقق في السنوات السابقة ونسبته ٦٠ في المائة. وزادت القروض غير العاملة بنسبة ٢٥ في المائة. وتثير هذه التطورات القلق في حد ذاتها، وكذلك لأنه يمكن حتى لأزمة مصرفية بسيطة أن تمتد وتكبح النمو الاقتصادي من خلال الحد من قدرة المصارف على دعم جانبي العرض والطلب في الاقتصاد ومن قدرتهما على تقديم هذا الدعم.

٧- إن آفاق الاقتصاد الفلسطيني قاتمة لأن مصادر النمو التي كانت تدفعه في العقدين الماضيين تتلاشى شيئاً فشيئاً، في حين أن القيود التي فرضها الاحتلال الذي طال أمده ما زالت قائمة بل وتزداد سوءاً. وثمة تطورات جديدة متعددة تجعل الأفق أشد قتامة، من بينها عدم اليقين السياسي المتزايد، والهبوط الحاد لدعم المانحين، وتقلب الحالة المالية. ومن المتوقع، على المدى القصير، أن يكون النمو في حدود ١ في المائة، أي أقل بكثير من معدل النمو السكاني، الأمر الذي يعني استمرار انخفاض نصيب الفرد من الدخل بالقيم الحقيقية وارتفاع مستويات الفقر.

ألف- هبوط إنتاجية العمل والأجر الحقيقي

٨- ظل معدل البطالة الذي بلغ مستوى الكساد في الأرض الفلسطينية المحتلة يتزايد في عام ٢٠١٨ حتى وصل إلى ٣١ في المائة: ٥٢ في المائة في غزة و١٨ في المائة في الضفة الغربية. وعلى غرار السنوات السابقة، تأثرت النساء والشباب تأثراً مفرطاً. وتتجلى ظروف سوق العمل المناوئة في تدني معدل المشاركة في قوة العمل البالغ ٤٦ في المائة (٢١ في المائة للنساء) وكون أكثر من ثلث العاملين في القطاع الخاص يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور؛ والحالة أسوأ في غزة، حيث يعمل أربعة من بين كل خمسة أشخاص مقابل أجر أقل من الحد الأدنى للأجور (Economic Policy Research Institute, Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) and Palestinian Monetary Authority, 2018؛ PCBS, 2019).

٩- والاتجاهات في الأجر الحقيقي وإنتاجية العمل آخذة في التراجع (انظر الشكل). ففي عام ٢٠١٧، انخفض الأجر الحقيقي للعامل وإنتاجيته عن مستواهما في عام ١٩٩٥ بنسبة ٧ و٩ في المائة على التوالي.

١٠- ويخلص فلاسبيك وآخرون (Flassbeck et al, 2018) إلى أن إنتاجية العمل في الساعة في غزة انخفضت بنسبة ٢٩,٤ فيما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٨، وأن الأجر الحقيقي، والإنتاجية، وتكاليف وحدة العمل، والأسعار تباعدت فيما بينها، مما يعني حدوث إعادة للتوزيع الدخول من الأجور إلى الأرباح، والمزيد من عدم المساواة، وانخفاض الإنفاق المحلي، وهبوط مساهمات استهلاك الأسر المعيشية في الناتج المحلي الإجمالي. ومن شأن هذا أن يحد من النمو بإضعاف الطلب المحلي.

١١- وأدى النمو الضعيف للناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض الدخل الحقيقي، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الدعم المقدم من المانحين إلى تفاقم حالات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويترك هذا الوضع ٢,٥ من ملايين الأشخاص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، تعيش الغالبية العظمى منهم في مناطق تقع خارج سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، أي في غزة والمنطقة جيم من الضفة الغربية والقدس الشرقية (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2018a).

مؤشرات الأجر الحقيقي والإنتاجية لكل عامل

(١٠٠ = ١٩٩٥)

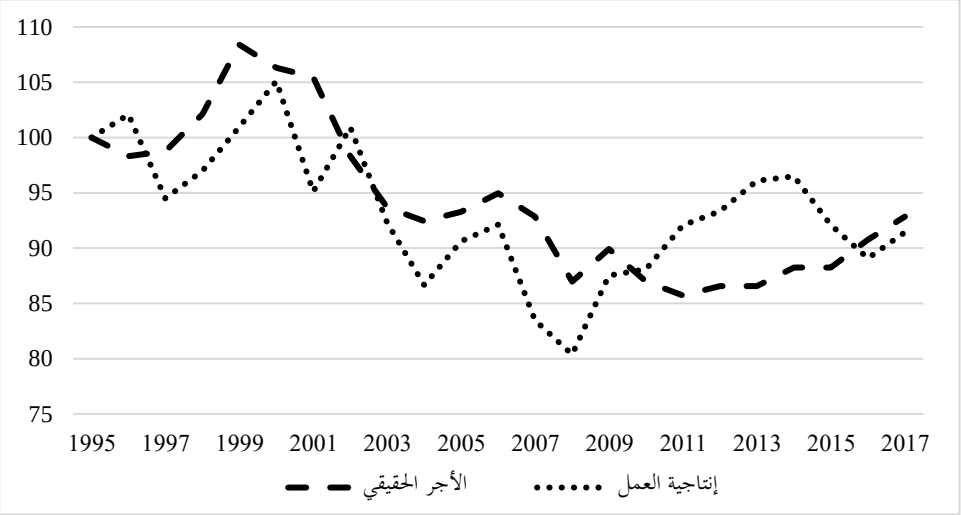

المصدر: الأونكتاد.

١٢- وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS, 2018) إلى أن ٢٩,٢ في المائة من الفلسطينيين كانوا يعيشون في عام ٢٠١٧ تحت خط الفقر – القائم على الاستهلاك – والمحدد بمبلغ ٤,٦ دولارات يومياً، شاملاً المساعدة الاجتماعية والتحويلات. وعلاوة على ذلك، فإن الفقر المدقع يصيب ثلثي الفقراء الذين يعيشون على أقل من ٣,٦ دولارات يومياً. وبلغ معدل الفقر ١٣,٩ في المائة في الضفة الغربية و٥٣ في المائة في قطاع غزة، حيث إن أكثر من ١ مليون شخص، أي واحد من بين كل شخصين، أصبح فقيراً، ويشمل ذلك أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ طفل. وفي القدس، يعيش ٧٢ في المائة من الأسر الفلسطينية تحت خط الفقر، مقارنة بنسبة ٢٦ في المائة من الأسر الإسرائيلية، ويعيش ٨١ في المائة من الأطفال الفلسطينيين تحت خط الفقر، مقارنة بنسبة ٣٦ في المائة من الأطفال الإسرائيليين (Association for Civil Rights in Israel, ٢٠١٩). وبالإضافة إلى ذلك، يعاني ثلث السكان من انعدام الأمن الغذائي، على الرغم من حصول الكثيرين على المساعدة. وفي غزة، يعاني ٦٨ في المائة من الأسر المعيشية من انعدام الأمن الغذائي.

اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة: المؤشرات الرئيسية

	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨*
أداء الاقتصاد الكلي								
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)	٧,١	٨,٣	-١٢,٥	-٣,٩	٨,١	٤,٧	٣,١	٠,٩
الناتج المحلي الإجمالي، بالقيمة الاسمية (ملايين الدولارات)	٣ ٢٨٣	٤ ٢٧١	٣ ٥٥٦	٤ ٩١٠	٨ ٩١٣	١٣ ٤٢٦	١٤ ٤٩٨	١٤ ٦١٦
الدخل القومي الإجمالي (ملايين الدولارات)	٣ ٧٢٣	٥ ٠٢٥	٣ ٧٧٥	٥ ٣٣٣	٩ ٥١٢	١٥ ٣٢٢	١٦ ٤٩٠	١٧ ٠١٠
الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق (ملايين الدولارات)	٤ ١٢٢	٥ ٣٩٨	٤ ٨٢٦	٦ ٦٢٤	١١ ٥٠٣	١٦ ٧٣١	١٨ ٣٠٩	١٨ ٧٨٤
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالقيمة الاسمية (بالدولارات)**	١ ٤٢٧	١ ٥٥٣	١ ١٨٢	١ ٤٤٩	٢ ٣٣٩	٢ ٩٥٧	٣ ٢٥٣	٣ ١٩٨
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، بالقيمة الاسمية (بالدولارات)	١ ٦١٨	١ ٨٢٧	١ ٢٥٥	١ ٥٧٣	٢ ٤٩٦	٣ ٣٧٥	٣ ٧٠٠	٣ ٧٢٢

	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨*
نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)**	-٠,٢	٤,٨	-١٥,٠	-٦,٨	٥,٠	٢,١	٥,١	-١,٧
نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)**	٠,٧	٤,٦	-١٦,٤	-٥,٠	٢,٢	١,٤	٤,١	-٠,٣
السكان والعمالة								
السكان (بالملايين)(أ)	٢,٣٤	٢,٩٦	٣,٢٣	٣,٦١	٤,٠٥	٤,٨٢	٤,٧٨	٤,٨٥
البطالة (نسبة مئوية)	١٨,٢	١٢,٠	٣١,٢	٢٣,٧	٢٣,٧	٢٦,٩	٢٧,٤	٣١,٠
العمالة الإجمالية (بالآلاف)	٤١٧	٥٨٨	٤٥٢	٦٣٦	٧٤٣	٩٧٨	٩٩٧	٩٥٦
في القطاع العام	٥١	١٠٣	١٠٥	١٤٧	١٧٨	٢١١	١٨٤	٢٠٢
في إسرائيل والمستوطنات	٦٨	١٣٥	٤٢	٥٥	٧٨	١١٦	١٣١	١٢٧
الرصيد المالي (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)								
الإيرادات الصافية من المتأخرات/ إيرادات المقاصة المحتجزة	١٣,٠	٢٣,٤	٨,٢	٢٥,٠	٢١,٦	٢٦,٦	٢٥,٢	٢٣,٦
المصروفات الجارية	١٥,٠	٢٢,١	٢٨,٠	٤٦,٤	٣٤,٥	٣٢,٢	٣٠,٦	٢٨,١
مجموع النفقات	٢٥,١	٢٩,٣	٣٤,٢	٥٢,١	٣٩,٦	٣٤,٧	٣٣,١	٣٠,٦
الرصيد الإجمالي (أساس الالتزام)	-١٢,١	-٥,٩	-٢٦,٠	-٢٧,١	-١٧,٩	-٨,١	-٧,٩	-٧,٠
الدَيْن العام(ب)	..	٢٠,٠	٢١,١	٢٢,٢	٢١,١	١٨,٥	١٧,٥	١٦,٩
التجارة الخارجية								
صافي التحويلات الجارية (ملايين الدولارات)	٤٠٠	٣٧٣	١ ٠٥١	١ ٢٩١	١ ٩٩١	١ ٤٠٩	١ ٨١٩	١ ٧٧٤
الصادرات من السلع والخدمات (ملايين الدولارات)	٥٦٢	٧٥٢	٤٧٨	٧٣٦	١ ٣٦٧	٢ ٣٨١	٢ ٦٩٣	٢ ٩٠٤
الواردات من السلع والخدمات (ملايين الدولارات)	٢ ٤٤١	٣ ٣٦٤	٢ ٢٣٤	٣ ٦٨٣	٥ ٢٦٤	٧ ٦٢٧	٨ ٠٦٧	٨ ٧٣١
الميزان التجاري (ملايين الدولارات)	-١ ٨٧٩	-٢ ٦١٢	-١ ٧٥٦	-٢ ٩٤٧	-٣ ٨٩٧	-٥ ٢٤٦	-٥ ٣٧٤	-٥ ٨٢٧
الميزان التجاري (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	-٥٧,٢	-٦١,٢	-٤٩,٤	-٦٠,٠	-٤٣,٧	-٣٩,١	-٣٧,١	-٣٩,٩
الميزان التجاري مع إسرائيل (ملايين الدولارات)	-٩٢٢	-١ ٥٩٨	-٨٨٦	-١ ٨٨٧	-٢ ٧٣٧	-٢ ٧٠٥	-٢ ٩١٥	-٣ ٠٤٤
الميزان التجاري مع إسرائيل (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	-٢٨,١	-٣٧,٤	-٢٤,٩	-٣٨,٤	-٣٠,٧	-٢٠,١	-٢٠,١	-٢٠,٨
تجارة السلطة الفلسطينية مع إسرائيل/ إجمالي تجارة السلطة الفلسطينية (نسبة مئوية)(ج)	٨٣,٥	٦٧,٥	٥٦,٩	٦٤,٤	٦٦,٦	٦١,٢	٦٠,١	٥٧,٤
تجارة السلطة الفلسطينية مع إسرائيل/ إجمالي التجارة الإسرائيلية (نسبة مئوية)(ج)	٤,٢	٣,٨	١,٩	٢,٢	٢,٧	٣,٥	٣,٤	٣,٣

المصادر: الجهاز المركزي الإسرائيلي للإحصاء، ووزارة المالية الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* تقديرات أولية.

** الزيادة في نصيب الفرد من الدخل في عام ٢٠١٧ لا تعكس بالضرورة زيادة فعلية وإنما تعزى أساساً إلى انخفاض في أعداد السكان في عام ٢٠١٧ في أعقاب التحديث الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعد تعداد عام ٢٠١٧.

(أ) باستثناء أعداد السكان، تستبعد جميع البيانات القدس الشرقية بسبب تعذر وصول الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى المدينة.

(ب) يشمل الدين العام الدين المحلي والدين الخارجي، ولكنه لا يشمل المتأخرات ودين السلطة الوطنية الفلسطينية لصندوق المعاشات التقاعدية.

(ج) تشير بيانات التجارة الإسرائيلية والفلسطينية إلى السلع وإلى الخدمات المتصلة وغير المتصلة بعوامل الإنتاج.

باء- الاعتماد قسراً على العمل في إسرائيل والمستوطنات يعوق الصادرات ويضعف النمو الطويل الأجل

١٣- إن عدم قدرة الاقتصاد المقيد بالاحتلال على توليد فرص العمل، في مواجهة أعداد السكان المتزايدة، يُرغم عدداً كبيراً من الفلسطينيين على البحث عن عمل في إسرائيل ومستوطناتها في الضفة الغربية التي تعتبر غير مشروعة بموجب القانون الدولي (على النحو المشار إليه في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤). ويعمل في إسرائيل والمستوطنات أكثر من ٠٠٠ ١٢٧ عامل فلسطيني (٢٤ في المائة من القوة العاملة في الضفة الغربية) بأجور أعلى بنسبة ٦٠ في المائة من الأجور المحلية. وأغلبيتهم الساحقة، أي ٩٩ في المائة، رجال مصنفون بأنهم ذوو مهارات منخفضة من حيث التحصيل العلمي، ممن حصلوا تعليما مدرسيا لمدة تقل عن ١٣ سنة (Economic Policy Research Institute, PCBS and Palestinian Monetary Authority, 2018). وكون الأغلبية الساحقة من العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات من الرجال، وكذلك كون آثار الاحتلال السلبية الأكثر ضرراً على مشاركة المرأة في قوة العمل، يفسران سبب الفجوات بين الجنسين في إحصاءات العمل الفلسطينية.

١٤- وتتسبب أيضاً ندرة العمالة المنخفضة المهارة في إسرائيل، ولا سيما في قطاعي الزراعة والتشييد، في الزيادة المطردة لاعتماد سوق العمل الفلسطينية على إسرائيل، حيث لم تنجح المحاولات الأولى لسد هذه الندرة باستقدام عمال من آسيا. ويبدو أن أرباب العمل في إسرائيل والمستوطنات يفضلون أداء العمال الفلسطينيين لما يتمتعون به من مهارات ودراية. ويتمثل الفرق الحاسم في أن العمال الفلسطينيين يعودون إلى الضفة الغربية في نهاية يوم العمل، ولا يؤثرون بالتالي في تركيبة إسرائيل السكانية.

١٥- وعلى الرغم من أن العمل في إسرائيل ومستوطناتها قد يوفر مزايا على المدى القريب، فأنه متقلب وعُرضة للتقلبات السياسية ومتعارض مع النمو المستدام على المدى البعيد. كما أنه يقوض الاقتصاد الفلسطيني باستلاب قدرته التنافسية من خلال آثاره على الأجور المحلية وسعر الصرف الحقيقي.

١٦- ووفقاً للتقديرات، تتجاوز الأجور في الأرض الفلسطينية المحتلة مثيلاتها في الأردن بمُعامل يتراوح بين ٢ و٣ في الزراعة، ومُعامل ٢ في صناعة الملابس، ومُعامل ٢,٣ في صناعة الأحذية (Kubursi and Naqib, 2008). وفيما يتعلق بسعر الصرف الحقيقي، يتسبب ورود الدخل من العمل في إسرائيل ومستوطناتها، في الداء الهولندي عن طريق رفع السعر النسبي للسلع غير القابلة للتداول التجاري (الخدمات والتشييد) في مقابل سعر السلع القابلة للتداول (الزراعة والصناعة التحويلية). ويشكل ارتفاع السعر النسبي للسلع غير القابلة للتداول التجاري زيادة في سعر الصرف الحقيقي تُضعِف القدرة التنافسية لقطاع الصادرات والقطاعات المحلية التي تنافس السلع المستوردة.

١٧- ومن هذا المنطلق، فإن تصدير العمالة إلى إسرائيل يقوض على المدى البعيد قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تصدير السلع والخدمات. وتشير الأدلة المستمدة من واقع التجربة إلى أن العمل في إسرائيل والمستوطنات يرتبط على المدى البعيد بانخفاض في الصادرات بنسبة ٥ في المائة، وزيادة في الواردات بنسبة ٦ في المائة، وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، مع تعرُّض قطاع الصناعة التحويلية، يليه قطاع التعدين، لأسوأ انخفاض بالقيم المطلقة والنسبية (Agbahey, 2018).

جيم- عجز تجاري هيكلي كبير واعتماد قسري على إسرائيل

١٨- يزيد الاحتلال من انعدام اليقين وارتفاع تكاليف المعاملات، الأمر الذي يقوض الاستثمار في قطاع التصدير والقطاعات المنافسة للواردات، ومن ثم تعميق جذور اعتماد الأرض الفلسطينية المحتلة على الواردات والتحويلات، بما في ذلك المعونة والتحويلات المالية والدخل من عمل الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات.

١٩- وكما هو مبين في الجدول، استمر الاعتماد على الواردات في عام ٢٠١٨ دون توقف. واستحوذت الواردات على ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الصادرات استحوذت على ٢٠ في المائة منه، وارتفع العجز التجاري بالقيم المطلقة بنسبة ٨ في المائة. وارتفع العجز التجاري بالقيم النسبية في عام ٢٠١٨ من ٣٧ إلى ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وشملت الإيرادات من التصدير ثلث فاتورة الواردات التي بلغت ٨,٧ مليارات دولار، وما ترتب على ذلك من عجز تجاري هو سادس أعلى عجز في العالم، بعد توفالو، وتونغا، والصومال، وليسوتو، ونيبال.

٢٠- أما سعر صرف عملة الشاقل الجديد، الذي يُحدد في إسرائيل تبعاً لاحتياجات اقتصادها المتطورة، فهو ليس مناسباً من الناحية الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني المختلف عنه هيكلياً. وقد أتى ارتفاع قيمة الشاقل في عام ٢٠١٧ وأوائل عام ٢٠١٨ ليزيد من غلوّ سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني، وهذا الغلوّ يتراوح وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund, 2018) بين ٥ و٢٥ في المائة. ويؤدي الشاقل المغالى في قيمته إلى إضعاف القدرة التنافسية للصادرات الفلسطينية وبدائل الواردات المنتجة محلياً، والاستمرار في تقويض قطاع السلع القابلة للتداول التجاري.

٢١- وسعر الصرف الحقيقي المغالى في قيمته لا يوفر التفسير الكامل لضخامة العجز التجاري وديناميّاته. فالمحرك الرئيسي للعجز هو وفقدان القدرة التنافسية والاستثمار المحتمل اللذين تعطلهما القيود المادية والإدارية التي وضعتها السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك قائمة الأصناف المزدوجة الاستخدام التي تحظر استيراد التكنولوجيا ومستلزمات وآلات الإنتاج البالغة الأهمية. إذ توجد في المساحة الكلية للضفة الغربية التي تبلغ ٥ ٦٥٥ كيلومتراً مربعاً ٧٠٥ حواجز دائمة تقيد حركة المركبات الفلسطينية والمشاة الفلسطينيين، من بينها نقاط التفتيش، وبوابات الطرق، والسواتر الترابية، ومتاريس الطرق، والخنادق، والحوائط الترابية. وتجعل هذه الحواجز متوسط ما تتكبده الشركات الفلسطينية من تكلفة تجارية لكل حاوية أعلى من التكلفة التي تتكبدها الشركات الإسرائيلية بمعامل قدره ٣، بينما ترتفع التكلفة الزمنية بمُعامل يتراوح بين ٢ و٤. ولهذه القيود تأثير سلبي أكبر من الحواجز الجمركية (World Bank, 2017).

٢٢- والعزل القسري عن الأسواق العالمية يجبر الشعب الفلسطيني على الاعتماد شبه الكامل في مجال التجارة على إسرائيل. وكما هو مبين في الجدول، استحوذت إسرائيل في عام ٢٠١٨ على ٥٧ في المائة من إجمالي التجارة الفلسطينية، أي ٢١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان العجز التجاري مع إسرائيل، الذي تجاوز ٣ مليارات دولار، أكبر من القيمة الإجمالية لجميع الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات. وبالإضافة إلى المعونة والتحويلات المالية، يشمل العجز التجاري مع إسرائيل أيضاً الدخل الذي يحصل عليه الفلسطينيون العاملون

في إسرائيل والمستوطنات، والذي تضاعف من نحو ٥٧٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ١,١ مليار دولار في عام ٢٠١١ ثم إلى نحو ٢,٤ من مليارات الدولارات في عام ٢٠١٨.

٢٣- وباستبعاد سيطرة السلطة القائمة بالاحتلال، لا يوجد منطق اقتصادي يبرر حقيقة أن إسرائيل تستوعب ما يقرب من ٨٠ في المائة من الصادرات الفلسطينية أو تورد ٥٨ في المائة من الواردات، بينما تستحوذ الأسواق العربية المجاورة الأعلى دخلاً بكثير والأكثر عدداً من حيث السكان على ١٧ في المائة من الصادرات الفلسطينية و١٢ في المائة من الواردات. وتستوعب السوق الفلسطينية ما بين ٤ و٦ في المائة من صادرات السلع الإسرائيلية، وتشغل المركز الرابع ضمن أكبر أسواق التصدير في إسرائيل، وتأتي مباشرة بعد أكبر الأسواق، مثل الصين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وتسبق كذلك أسواقاً كبيرة مثل ألمانيا، وفرنسا، والهند (Flassbeck et al, 2018; Gal and Rock, 2018).

٢٤- ولمعالجة الاختلال المزمن والمكثف في التجارة الثنائية الفلسطينية مع إسرائيل، لا بد من التحرك إلى ما يتجاوز بروتوكول باريس وتمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من فرض ضريبة على نحو استراتيجي على السلع المستوردة من إسرائيل. وينبغي أن تكون هذه الخطة الضريبية موجهة نحو تعزيز القدرات الإنتاجية في القطاعات الاستراتيجية والدينامية، لزيادة آفاق التنمية السيادية وإقامة الدولة. ومن شأن فرض الضرائب على الواردات من إسرائيل، وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، أن يرفع إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية دون أن يؤدي بالضرورة إلى زيادة العبء على المستهلك، نظرا لأنه يمكن شراء الكثير من الواردات من إسرائيل من مصادر أخرى أقل تكلفة.

دال- الصدمات المالية المتعددة تنذر بتدهور اقتصادي أشد حدة

٢٥- على الرغم من تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية، واصلت السلطة الوطنية الفلسطينية ما تبذله من جهود الإصلاح المالي، وواصلت خفض العجز في ميزانيتها بمقدار ١,١ مليار دولار في عام ٢٠١٨، ليصل إلى ٧,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان ٨ في المائة في عام ٢٠١٧. وركزت هذه الجهود على توسيع القاعدة الضريبية ورفع الكفاءة الإدارية. وزادت إيرادات الضرائب المحلية (باستثناء إيرادات التخليص الجمركي) في عام ٢٠١٨ والإيرادات غير الضريبية بنسبة ٩ و١٠ في المائة، على التوالي. غير أن مجموع الإيرادات الصافية انخفض بنسبة ٥ في المائة، بسبب انخفاض إيرادات التخليص الجمركي.

٢٦- وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ انخفض الدعم الخارجي المقدم للميزانية بمقدار ٧ نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ الدعم المقدم من المانحين ٦٧٦ مليون دولار في عام ٢٠١٨، منخفضاً بنسبة ٦ في المائة عن الدعم المقدم في عام ٢٠١٧، ووُجه ٥١٦ مليون دولار منه نحو دعم الميزانية، ووُجهت البقية نحو تمويل التنمية. وأسفرت قلة الدعم المقدم من المانحين عن فجوة في التمويل قدرها ٤٠٠ مليون دولار، استجابت السلطة الوطنية الفلسطينية لها من خلال زيادة تراكم المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص وصندوق المعاشات التقاعدية، مما أضاف ٢٢٧ مليون دولار إلى رصيد المتأخرات (PNA, 2019). ويفاقم تزايد المتأخرات من الأخطار المرتبطة بتراكم الدين العام في اقتصاد يتوافر له وصول محدود إلى الأسواق المالية العالمية ولا يستطيع أي مصرف مركزي مستقل أن يكون المقرض الأخير له.

٢٧- وفي تموز/يوليه ٢٠١٨ سنت حكومة إسرائيل قانونا يقضي بتجميد الأموال التي تدفعها السلطة الوطنية الفلسطينية فيما يتصل بالإرهاب من الأموال المحولة إليها من إسرائيل، ويقضي بخصم مبلغ من إيرادات مقاصة التخليص الجمركي يعادل المبالغ التي تدفعها السلطة الوطنية الفلسطينية لأسر السجناء الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين الذين قتلوا في الهجمات أو الهجمات المزعومة ضد الإسرائيليين. وبناء على ذلك، أبلغت إسرائيل السلطة الوطنية الفلسطينية في شباط/ فبراير ٢٠١٩ بأنها ستستقطع ١١,٥ مليون دولار شهريا (١٣٨ مليون دولار سنوياً)، وأعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية أنها لن يقبل بأقل من مبلغ الإيرادات الكامل الذي تستحقه (Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process, 2019; PNA, 2019).

٢٨- وما يشير إلى ضخامة الآثارَ المترتبة على هذا التحدي المالي هو أن إيرادات المقاصة تمثل ٦٥ في المائة من مجموع إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية (١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وبحرمان السلطة الوطنية الفلسطينية من ثلثي الإيرادات الضريبية، فإنها لم تنشر ميزانية لعام ٢٠١٩، وعملت على أساس خطة لإدارة الأموال المتاحة في حالات الطوارئ، من أجل التصدي للأزمة من خلال خفض ٣٠ في المائة من فاتورة الأجور، وتجميد التعيينات والترقيات، وقصر المساعدة الاجتماعية على أشد الناس احتياجاً، وزيادة الدين العام، ومراكمة المزيد من المتأخرات (PNA, 2019; World Bank, 2019). وأخيراً، أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية أنها لن تدفع للموظفين العموميين اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٩ سوى ٥٠ في المائة من المرتبات، مع تطبيق استثناءات لحماية العاملين في أدنى درجات جدول المرتبات (World Bank, 2019).

٢٩- وتؤكد عمليات تحديد مصادر النمو أن النمو، على مدى العقدين الماضيين، كان مدفوعاً في المقام الأول باستهلاك القطاعين العام والخاص. ويأتي المضاعف المالي الكبير، وشد الأحزمة بسبب فقدان إيرادات المقاصة، وانخفاض المعونة المقدمة من المانحين، ليضافوا إلى تحجيم قدرة جانب الطلب لدفع نمو الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد مقيد أصلاً على جانب العرض. ولذا، فستكون للصدمة المالية الأخيرة آثار سلبية كبيرة على الإنتاج، وقد تدفع الاقتصاد إلى ركود تكون آثاره أسوأ ما تكون في غزة. والتأثير السلبي لانعدام اليقين المالي على النشاط الاقتصادي الكلي ثابت تماماً في الأدبيات. فعلى سبيل المثال، خلص فيرناندیث – فيلافيردي (Fernandez-Villaverde et al, 2015) إلى أن الصدمات المالية وصدمات التقلبات الضريبية يمكن أن تكون لها آثار سلبية هائلة على النشاط الاقتصادي والتضخم.

٣٠- وتترتب على الحالة المالية المتردية للسلطة الفلسطينية آثار سلبية مباشرة في النظام المصرفي، بالنظر إلى تعرض السلطة الوطنية الفلسطينية لخطر ائتماني مرتفع، سواء بصورة مباشرة أو من خلال موظفيها العموميين. إذ يتزايد الاقتراض من جانب موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام ٢٠١٤، وهو يبلغ حالياً ١,٥ مليار دولار، في حين بلغ الائتمان المباشر المقدم إلى السلطة الوطنية الفلسطينية ١,٣ مليار دولار. ويأتي احتجاز حكومة إسرائيل للإيرادات الفلسطينية في الآونة الأخيرة ليضاعف تعرض النظام المصرفي للخطر، حيث إن السلطة الوطنية الفلسطينية وموظفيها يستحوذان بالفعل على ٣٤ في المائة من مجموع القروض (World Bank, 2019). واحتمال وقوع تداعيات غير مباشرة من النظام المصرفي على الاقتصاد الإنتاجي يشكل خطراً حقيقياً، بما أن الأزمة المالية قد تضعف قدرة المصارف على دعم الأنشطة الإنتاجية. وقد

ذكر رئيس سلطة النقد الفلسطينية مؤخراً أن الديون الفلسطينية ارتفعت بشدة إلى ٣ مليارات دولار، وأن المالية الفلسطينية على شفا الانهيار (Reuters, 2019).

هاء- التكاليف البيئية للاحتلال

٣١- على الرغم من صدور عدة قرارات عن الأمم المتحدة، تَسارع في عام ٢٠١٨ تشييد المستوطنات غير القانونية في المنطقة جيم والقدس الشرقية، في ضم مستمر بحكم الواقع للأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية. وازداد أيضاً في عام ٢٠١٨ العنف المعتاد من قبل المستوطنين، وبلغ أعلى مستوى له منذ عام ٢٠١٤، مسبباً حالات وفاة وإضراراً بالممتلكات الفلسطينية وتدميراً لآلاف الأشجار. وتُكرِه بيئة العنف الناجمة عن ذلك، بما فيها عمليات الإخلاء، والتمييز القانوني، وفرض القيود على التنقل، الفلسطينيين على مغادرة أراضي أجدادهم والانتقال إلى أماكن أخرى. ومن بين أكثر المجتمعات المحلية تضرراً من التشريد الفلسطينيون في الخليل والقدس الشرقية والمجتمعات البدوية في المنطقة جيم (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, ٢٠١٨a).

٣٢- وتوفر الوقائع المتعلقة بالحصول على المياه مثالاً على التمييز ضد الفلسطينيين في المنطقة جيم. فجميع المستوطنات متصلة بشبكة المياه الإسرائيلية وتحصل على مياه رفيعة الجودة لجميع الأغراض. وقد سيطرت بعض المستوطنات على ينابيع المياه الفلسطينية في الضفة الغربية بمساعدة الجيش الإسرائيلي (United Nations, 2019). وفي المقابل، فإن ١٨٠ مجتمعاً فلسطينياً في المنطقة غير متصلة بشبكة المياه، وتعتمد على بدائل متدنية النوعية ومرتفعة التكلفة. وفي القدس الشرقية، لا يتصل بشبكة المياه بطريقة رسمية سوى ٤٤ في المائة من السكان الفلسطينيين. وبوجه عام، يتضرر ٢٢ في المائة من الفلسطينيين في الضفة الغربية من انعدام فرص الحصول على المياه وسوء نوعية المياه (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2018a).

٣٣- ولا يقتصر استغلال السلطة القائمة بالاحتلال للضفة الغربية على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية، بل إنه يشمل نقل كميات كبيرة من النفايات الخطرة المنتَجة في إسرائيل إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. وهذا يهدد صحة الشعب الفلسطيني وسلامة بيئته وموارده الطبيعية. وقد كان من اللوائح البيئية الصارمة في إسرائيل، وما يرتبط بها من ارتفاع تكاليف التخلص من النفايات، أن دفعت إسرائيل إلى استخدام الضفة الغربية "منطقة للتضحية" تضع فيها مرافقها لمعالجة النفايات، دون موافقة الشعب الفلسطيني (B'Tselem, ٢٠١٧). ويتيسر نقل النفايات من خلال تطبيق معايير بيئية أدنى في المناطق الصناعية الموجودة في المستوطنات ومن خلال الإعانات والامتيازات الضريبية المقدمة للشركات التي تعمل فيها. ووفقا لمركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) (B'Tselem, ٢٠١٧)، تشمل النفايات الخطرة المنتَجة في إسرائيل والمنقولة إلى الضفة الغربية، في جملة أمور، حمأة مياه المجارير، والنفايات الطبية المعدية، والزيوت المستعملة، والمذيبات، والفلزات، والنفايات الإلكترونية، والبطاريات. وتقع على عاتق أي سلطة قائمة بالاحتلال، بموجب القانون الدولي، المسؤولية عن تزويد السكان الذين تسيطر عليهم بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية وتحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية.

٣٤- وأسفر نقص الكهرباء وتدمير الهياكل الأساسية للمرافق الصحية وتلفها في غزة إلى انهيار بيئي. ويجري كل يوم إلقاء أكثر من ١٠٠ مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة في البحر الأبيض المتوسط، مما يؤدى إلى تلوث الشواطئ على نطاق واسع إلى مستويات أعلى من تلك التي تحددها المعايير البيئية الدولية بمقدار أربعة أضعاف. ويشكل هذا التلوث أخطاراً جسيمة على الصحة العامة للسكان الرازحين تحت احتلال طال أمده، وتشكل السباحة في البحر واحداً من الأنشطة الترفيهية القليلة المتاحة له، وتتجلى خطورة الوضع في كون الأمراض المرتبطة بالمياه تشكل ما يربو على ربع الأمراض، وهي السبب الرئيسي لاعتلال الأطفال في غزة (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2018b).

واو- الانهيار الاقتصادي والظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية في غزة المحتلة

٣٥- لقد أدى اثنا عشر عاماً من الحصار الاقتصادي شبه الكامل ومن العمليات العسكرية الكبيرة المتكررة إلى تدمير اقتصاد غزة المحلي وجميع قطاعاتها الإنتاجية. فقد هبطت حصة قطاعات غزة الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٨ إلى ١٣ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٤ و٢٠١٨؛ وانخفضت حصة الصناعة التحويلية بمقدار النصف إلى ٨ في المائة، وهبطت حصة الزراعة من ٩ إلى ٥ في المائة. وتراجعت حصة غزة في الاقتصاد الفلسطيني من أكثر من الثلث في السبعينيات إلى أقل من الربع في السنوات الأخيرة، وأصبح الآن نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من نصف ما هو عليه في الضفة الغربية. ولو كان لغزة نفس فرص الحصول على مستلزمات الإنتاج المتاحة في الضفة الغربية، لتضاعفت معدلات النمو ثلاثة أضعاف عن المعدلات الفعلية (International Monetary Fund, 2018).

٣٦- والاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (المعروف باسم اتفاق أوسلو الثاني) يمنح الشعب الفلسطيني الحق في الصيد في حدود ٢٠ ميلاً بحرياً قبالة السواحل، بيد أن السلطة القائمة بالاحتلال تُقصر، في الممارسة العملية، منطقة صيد الأسماك على ما يتراوح بين ٣ و١٢ ميلاً بحرياً، مما يجعل تحقيق حصائل مرتفعة القيمة من الأسماك وبكميات كبيرة أمراً بعيد المنال. ويتعرض عادة الصيادون الذين يجازفون بتجاوز الحدود الموضوعة لإطلاق النار أو إلقاء القبض عليهم ومصادرة قواربهم. وقد ارتفع عدد قوارب الصيد المصادرة في عام ٢٠١٨ إلى ٢٣ قارباً؛ وكان ١٣ قارباً قد صودرت في عام ٢٠١٧ (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, ٢٠١٩a). والحدود التي وضعتها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى جانب العجز في الطاقة والحظر القائم على قائمة المواد ذات الاستخدام المزدوج المفروض على استيراد وسائل الإنتاج، تعرقل تطوير صناعة صيد الأسماك ذات الإمكانات المرتفعة التي بمقدورها، لولا ذلك، أن تكون واعدة.

٣٧- ولا تزال القيود التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال على صيد الأسماك قبالة ساحل غزة تحرم شعبها من مصدر للعمالة والدخل والتغذية هي في أمس الحاجة إليه. ولا يقتصر إنكار حق الشعب الفلسطيني في إنتاج غذائه بنفسه على صيد الأسماك. فقد أعلنت إسرائيل أن مسافة ١٠٠ متر من الحاجز الحدودي مع قطاع غزة تشكل منطقة محظورة لا يمكن أن يدخلها الشعب الفلسطيني، ومسافة ٢٠٠ متر تشكل منطقة لا يمكن أن تدخلها الآلات. وتعتبر فعلياً مسافة ٣٠٠ متر من الحاجز الحدودي منطقة شديدة الخطورة لا يستطيع المزارعون الفلسطينيون

الوصول إليها. وهذه المنطقة العازلة تحرم الفلسطينيين في غزة من القدرة على استخدام ٣٥ في المائة من مواردها الشحيحة من الأراضي الصالحة للزراعة.

٣٨- وفي آذار/مارس ٢٠١٨، جرت مظاهرات حاشدة بطول الحاجز الحدودي مع غزة للمناداة بحق الفلسطينيين في العودة وإنهاء ١١ سنة من الحصار. وأسفرت المواجهة الناجمة عن ذلك عن مقتل مئات الفلسطينيين وإصابة الآلاف ممن غيرت إصابةُ العديد منهم مسار حياتهم. وقد وضع ذلك عبئاً إضافياً على القطاع الصحي الهش أصلاً في غزة. ويعتمد سكان غزة، على مر التاريخ، على مستشفيات الضفة الغربية والقدس الشرقية للحصول على الخدمات المتخصصة. بيد أنه يتعين حصول المرضى المحالين إلى هذه المستشفيات على موافقة حكومة إسرائيل للخروج من غزة. وعلى الرغم من تدهور النظام الطبي المنهك في غزة وغير القادر على التكيف مع تزايد الاحتياجات، يظل معدل الموافقة على منح تصاريح الخروج لأسباب طبية منخفضاً، ويُرفض أربعة من كل خمسة طلبات في أعقاب احتجاجات الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ على حدود غزة (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, ٢٠١٩b). ويثير انهيار نظام تقديم الخدمات الصحية في غزة أخطاراً جديدة بعيدة المدى على رأس المال البشري والإنتاجية والقدرة التنافسية.

٣٩- وفي السنوات الأخيرة، بات الاقتصاد يعتمد اعتماداً كبيراً على المعونات والتحويلات المالية وإنفاق السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الدولية. وبحلول عام ٢٠١٦، كانت التحويلات المالية الواردة بصفة رئيسية من السلطة الوطنية الفلسطينية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في كثير من الأحيان قريبة من الناتج المحلي الإجمالي لغزة أو أكثر منه، ولكن هذه التحويلات انخفضت في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. وبدأ هبوط التحويلات المقدمة من السلطة الوطنية الفلسطينية في نيسان/أبريل ٢٠١٧، حيث تأخر دفع الأجور وبدلات الموظفين، مما أدى إلى تقليص الإنفاق الشهري للسلطة الفلسطينية في غزة بنسبة ٢٣ في المائة. ولما كان أربعة أشخاص من كل خمسة في غزة يحصلون على معونة، فإن خفض إنفاق السلطة الوطنية الفلسطينية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى سيجعل الظروف الاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية المزرية أسوأ مما هي عليه (Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process, 2018).

٤٠- وتستورد غزة من إسرائيل أكثر من ٨٥ في المائة من الكهرباء المستخدمة فيها. وقد اقتصر الإمداد بالكهرباء على مدار العامين الماضيين على ٤-٥ ساعات يومياً (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2018b). ويضاعف العجز من عبء العمل على ربات المنزل، ويحرم الأسر المعيشية من القدرة على تجميد الأغذية، ويضخم بالتالي تكلفة المعيشة للسكان الذين يعانون أصلاً من ارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وتقوض أزمة الطاقة أيضاً الإنتاجية وتفاقم التكاليف على المنتجين، بما في ذلك في المستشفيات التي تجد صعوبة متزايدة في تقديم الرعاية للحالات الحرجة في وحدات العناية المركزة، ووحدات الغسيل الكلوي، ووحدات حديثي الولادة، والإدارات المعنية بالصدمات (Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process , 2018).

ثانياً- الإمكانات الفلسطينية غير المستغلة من النفط والغاز الطبيعي

٤١- تؤكد دراسات أجراها بصورة منفصلة علماء الجيولوجيا والأخصائيون في اقتصاد الموارد الطبيعية أن الأرض الفلسطينية المحتلة ترقد على خزانات كبيرة من ثروات النفط والغاز الطبيعي قبالة ساحل غزة وفي الضفة الغربية. وفي هذا السياق، أعد الأونكتاد (UNCTAD, 2019) دراسة لرسم الخطوط العريضة الأولية للخسائر الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني نتيجة للحرمان من حقه في تطوير موارده من النفط والغاز الطبيعي واستغلالها.

ألف- الاكتشافات الفلسطينية للغاز الطبيعي قبالة ساحل غزة

٤٢- يستعرض أنتريسيان (Antreasyan, 2013) اكتشافات الغاز الطبيعي قبالة ساحل غزة والمفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية للاستغلال المشترك لهذه الحقول. ويلقي الاستعراض الضوء على وجود مخزونات ضخمة من الغاز الطبيعي في المنطقة، ويشير إلى أنه ينبغي أن يكون جزء كبير من هذه المخزونات مملوكاً للشعب الفلسطيني. وفيما يلي موجز النتائج التي توصل إليها هذا الكاتب.

٤٣- اكتشفت مجموعة بريتيش غاز (BGG) في عام ١٩٩٩ حقلاً كبيراً للغاز (غزة مارين) على مسافة تتراوح فيما بين ١٧ و٢١ ميلاً بحرياً قبالة ساحل غزة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وفي حدود اتفاقات أوسلو التي تسند إلى السلطة الوطنية الفلسطينية الولاية البحرية على مياهها حتى ٢٠ ميلاً بحرياً من الساحل، وقعت السلطة الوطنية الفلسطينية عقداً مع مجموعة بريتيش غاز للتنقيب عن الغاز. وحفرت مجموعة بريتيش غاز في عام ٢٠٠٠ بئرين في الحقل وأجرت دراسات جدوى أسفرت عن نتائج جيدة.

٤٤- ومع وجود احتياطيات تُقدر بنحو ١ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي بنوعية جيدة، كان من المتوخى أن يتمكن الشعب الفلسطيني من تلبية الطلب المحلي وتصدير ما يتبقى. ويمنح العقد الممتد إلى ٢٥ سنة مجموعة بريتيش غاز ٩٠ في المائة من حصص الترخيص ويمنح السلطة الوطنية الفلسطينية ١٠ في المائة منها حتى بدء الإنتاج. وكان من المنتظر أن ترتفع حصة السلطة الوطنية الفلسطينية فيما بعد إلى ٤٠ في المائة.

٤٥- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، منحت حكومة إسرائيل مجموعة بريتيش غاز الإذن بحفر البئر الأولى، مارين ١. وكان من المنتظر أن يحقق الإذن بحفر البئر الثانية والاكتشاف الناجح لبئري الغاز مكاسب استثنائية محتملة للشعب الفلسطيني. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أوقد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، مصحوباً برجال الأعمال ووسائط الإعلام، الشعلة التي تثبت وجود الغاز في منصة مجموعة بريتيش غاز للتنقيب البحري. وتضمّن الاتفاق الذي أبرمته السلطة الوطنية الفلسطينية مع مجموعة بريتيش غاز تطوير الحقل، وبناء خط أنابيب الغاز، وشمل الترخيص منطقة غزة البحرية بالكامل المتاخمة لعدة مرافق غاز بحرية إسرائيلية.

٤٦- وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، وافقت حكومة إسرائيل على التفاوض على اتفاق للإمداد بـ ٠,٠٥ تريليون قدم مكعب من الغاز الفلسطيني سنوياً لمدة تتراوح بين ١٠ أعوام و١٥ عاماً. ومع ذلك، تراجعت حكومة إسرائيل عن موقفها في عام ٢٠٠٣، مشيرةً إلى أن الأموال التي ستتدفق إلى السلطة الوطنية الفلسطينية قد تُستخدم في دعم الإرهاب. بيد أن حكومة إسرائيل وافقت،

في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، على مقترح بتجديد المناقشات مع مجموعة بريتيش غاز، بحيث تشتري إسرائيل ٠,٠٥ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي الفلسطيني بمبلغ ٤ مليارات دولار سنوياً ابتداء من عام ٢٠٠٩، بأرباح قدرها ملياراً دولار، يذهب مليار واحد منهما إلى الفلسطينيين. وذُكر أن هذا من شأنه أن يولد منافع متبادلة من المنتظر أن تعزز أجواء إيجابية للسلام.

٤٧- غير أن حكومة إسرائيل كانت لها خطط مختلفة لتقاسم الإيرادات مع الفلسطينيين. إذ أنشئ فريق من المفاوضين الإسرائيليين لعقد صفقة مع مجموعة بريتيش غاز، متجاوزاً الفلسطينيين. وتبين أن الفريق الإسرائيلي أراد الدفع للفلسطينيين في صورة سلع وخدمات، وأصر على عدم توجيه أي أموال إلى الحكومة الخاضعة لسيطرة حركة حماس في غزة. وترتب على ذلك بصفة أساسية إبطال العقد المبرم في عام ١٩٩٩ بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومجموعة بريتيش غاز.

٤٨- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أعطت وزارة المالية ووزارة البنى التحتية الوطنية والطاقة والموارد المائية في إسرائيل تعليمات إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية بالدخول في مفاوضات مع مجموعة بريتيش غاز بشأن شراء الغاز الطبيعي من امتياز مجموعة بريتيش غاز البحري في غزة. بيد أن ترتيباً إقليمياً جديداً ظهر في أعقاب العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تضمن عسكرة الشريط الساحلي والمناطق البحرية لغزة بالكامل، ومصادرة حقول الغاز الطبيعي الفلسطينية بحكم الأمر الواقع وإدماجها في المنشآت البحرية الإسرائيلية المجاورة.

٤٩- وقد انقضى تسعة عشر عاماً على حفر بئري مارين ١ ومارين ٢. وبما أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تتمكن من استغلال هذين الحقلين، فإن الخسائر المتراكمة تقدر بمليارات الدولارات، وقد حُرم الشعب الفلسطيني من فوائد استخدام هذا المورد الطبيعي في تمويل التنمية الاجتماعية-الاقتصادية وتلبية احتياجاته المالية واحتياجاته من الطاقة.

باء- حقل مجد: الإمكانات الفلسطينية من النفط والغاز الطبيعي في الضفة الغربية

٥٠- ليست الخسائر التي يتكبدها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال مقتصرة على مارين ١ ومارين ٢. فهناك أيضاً خسائر أخرى ناشئة عن السيطرة الإسرائيلية على حقل مجد للنفط والغاز الطبيعي الموجود داخل الضفة الغربية المحتلة في المنطقة جيم. وقد اكتُشف حقل مجد في الثمانينيات، وبدأ الإنتاج في عام ٢٠١٠. وتقدر احتياطياته بنحو ١,٥٣ مليار برميل من النفط، فضلاً عن بعض الغاز الطبيعي. وتتراوح طاقة حقل النفط المتنازع عليه فيما بين ٣٧٥ و٥٣٤ برميلاً في اليوم. وتذكر إسرائيل أن الحقل يقع غربي خط الهدنة لعام ١٩٤٨، بالرغم من أن معظم الخزان يقع تحت الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (انظر https://english.palinfo.com/news/2017/10/21/Palestinian-oil-and-gas-wealth-under-Israel-s-control and https://en.wikipedia.org/wiki/Meged_oil_field).

جيم- تكلفة الاحتلال: القيمة المفقودة من النفط والغاز الطبيعي

٥١- وفقاً لشوسودوفسكي (Chossudovsky, 2018)، يبلغ الرقم المقبول عموماً لاحتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة لحقلي مارين ١ و٢ قبالة ساحل غزة تحت سيطرة السلطة القائمة

بالاحتلال ١,٤ تريليون قدم مكعب. واستناداً إلى متوسط السعر البالغ ٣,٨٥ دولار لكل ١ ٠٠٠ قدم مكعب في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، يمكن أن يتجاوز مجموع قيمة هذه الاحتياطيات ٥,٣٩ مليار دولار. فإذا ما خُصمت قيمة الاستثمار في تطوير الحقلين وقدرها ٨٠٠ مليون دولار، فإن ذلك يحقق قيمة صافية قدرها ٤,٥٩ مليارات دولار.

٥٢- وتقدر احتياطيات النفط المؤكدة في بئر مجد بمبلغ ١,٥٣ مليار برميل (انظر www.givot.co.il/Upload/Documents/זרבות2013.pdf). وباعتبار سعر النفط ٦٥ دولاراً للبرميل، تُقدر القيمة الإجمالية لهذه الاحتياطيات بمبلغ ٩٩,١ مليار دولار. وينبغي التسليم بأن الأسعار المستخدمة إجمالية ولا تتضمن تكاليف الإنتاج، وأن التقلبات الواسعة في أسعار الطاقة هي القاعدة. بيد أن الأسعار الحالية لعام ٢٠١٨ تستخدم بديلاً لأغراض تقريب قيمة هذه الاحتياطيات. واستناداً إلى المتوسط الإقليمي لتكلفة الإنتاج البالغ ٢٣,٥ دولاراً للبرميل، فإن القيمة الصافية تنخفض إلى ٦٣,٢٩ مليار دولار. ويقدر بذلك مجموع الخسائر من الاحتياطيات الفلسطينية بمبلغ ٤,٦ مليار دولار زائد ٦٣,٣ مليار دولار، أي ٦٧,٩ مليار دولار.

٥٣- وعلاوة على ذلك، يمكن تجاوز تقديرات التقييم هذه للاحتياطيات المؤكدة إذا ما أُضيفت الخسائر في إيرادات الفوائد (أو معدل العائد على الاستثمارات الفائتة). وقد اكتُشفت احتياطيات بئري مارين ١ و٢ في عام ١٩٩٩، وحفرت مجموعة بريتيش غاز للتنقيب عن الغاز في عام ٢٠٠٠. وكان يمكن أن يؤمول الفلسطينيون، بصورة مفترضة، هذين الحقلين وأن يستثمروا القيمة الصافية البالغة ٤,٦ مليارات دولار لمدة ١٨ عاماً. وتقدر الخسائر المتراكمة الناجمة عن عدم قدرة الشعب الفلسطيني على تطوير حقول الطاقة الخاصة به بمليارات الدولارات. وتكلفة الفرصة الضائعة المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الفائتة كبيرة. وكلما دام هذا الوضع، ارتفعت هذه التكلفة وارتفعت التكاليف الاقتصادية المتراكمة للاحتلال التي يتحملها الفلسطينيون.

دال- الموارد المشتركة من النفط والغاز الطبيعي في منطقة حوض الشام

٥٤- ثمة أهمية بالغة لاكتشافات النفط والغاز الطبيعي الجديدة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وهي موارد تتقاسمها بطبيعة الحال بلدان متجاورة. وتمتد منطقة حوض الشام على مساحة ٠٠٠ ٨٣ كم^2 شرقي البحر الأبيض المتوسط. ويحدها شرقاً نطاق تحوُّيل الشام، وشمالاً صدع طرطوس، ومن الشمال الغربي الجبل البحري إيراثوستِنيت البحرية، ومن الغرب والجنوب الغربي حدود منطقة مخروط دلتا النيل، ومن الجنوب حدود سيناء.

٥٥- وحجم هذه الموارد المشتركة وقيمتها كبيران. فوفقاً لتقديرات مؤسسة الولايات المتحدة للمسح الجيولوجي (United States Geological Survey, 2010)، يوجد في المتوسط ١,٧ مليار برميل من النفط القابل للاسترداد و١٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز القابل للاسترداد في منطقة حوض الشام. وتبلغ القيمة الصافية لهذه الموارد ٤٥٣ مليار دولار للغاز الطبيعي ونحو ٧١ مليار دولار للنفط، أي ما مجموعه ٥٢٤ مليار دولار.

٥٦- وهذه الموارد في منطقة حوض الشام موجودة في مستودعات مشتركة لا تتطابق حدودها مع الحدود السياسية. وهذا هو ما يجعلها موارد مشتركة متقاسمة، ومن ثم، فإن للشعب الفلسطيني أنصبة فيها. ويقلل استخدام أي طرف واحد لهذه الموارد المشتركة نصيب الأطراف

المجاورة، ومن ثم ينبغي عدم استغلالها من قبل طرف واحد دون الأطراف الأخرى. وإذا ما نُفذ تطوير هذه الحقول واستخدامها لمصلحة جميع الأطراف، التي يتأكد امتلاكها لحقوق الملكية ويُتفق على تلك الحقوق قبل استغلالها، فسيكون من شأن ذلك التوصل إلى تعايش سلمي طويل الأجل.

٥٧- وتتيح هذه الثروة الفرصة لتوزيع وتقاسم ما مجموعه ٥٢٤ مليار دولار فيما بين أطراف الإقليم المختلفة، بالإضافة إلى المزايا الاستراتيجية والجوهرية المتعددة لأمن الطاقة والتعاون المحتمل بين دول الجوار. بيد أن هذه الموارد يمكنها أيضاً أن تكون مصدراً للنزاع إذا ما أقدمت فرادى الأطراف على استغلالها دون إيلاء الاعتبار الواجب للنصيب العادل للآخرين.

٥٨- وينبغي أن تستند عمليات توزيع الموارد المشتركة في المنطقة إلى اتفاقات ومفاوضات ومبادئ منصفة. بيد أن حقوق الملكية القائمة لا هي واضحة، ولا هي تخصص حصة للفلسطينيين في هذه الموارد المشتركة. ويوصي الأونكتاد السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع الدولي، بالمضي قدماً في إجراء بحوث قانونية واقتصادية وتاريخية للتحقق من حقوق الملكية المتصلة بالموارد من النفط والغاز الطبيعي التي تملكها عدة دول متجاورة في المنطقة.

ثالثاً- المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

ألف- الإطار والأهداف

٥٩- ما فتئ الأونكتاد، على مدى ثلاثة عقود، يدعم الشعب الفلسطيني من خلال الدراسات المناسبة الموجهة نحو السياسات، وتنفيذ مشاريع التعاون التقني، وتقديم الخدمات الاستشارية، والعمل على إيجاد توافق آراء دولي بشأن التحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني وسعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٦٠- وفي عام ٢٠١٨ وأوائل عام ٢٠١٩، واصل برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني الاستجابة للفقرة ٥٥(دد) من إعلان مافيكيانو نيروبي، التي تطلب من الأونكتاد "مواصلة تقييم آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة وبحث العقبات التي تواجه التجارة والتنمية ... باعتبار ذلك جزءاً من التزام المجتمع الدولي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومن أجل تخفيف وطأة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السلبية المفروضة على الشعب الفلسطيني". كما يسترشد البرنامج بالفقرة ٣١(م) من ولاية الدوحة، والفقرة ٤٤ من اتفاق أكرا، والفقرة ٣٥ من توافق آراء سان باولو. واستمر تمديد ولاية الأونكتاد بموجب قرارات الجمعية العامة ٢٠/٦٩، و١٢/٧٠، و٢٠/٧١، و١٨/٧٣، التي طلبت من الأونكتاد أن يقدم تقارير إلى الجمعية العامة بشأن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

٦١- ويهدف البرنامج إلى بناء وتعزيز القدرات المؤسسية للقطاعين العام والخاص الفلسطينيين، اللازمة لبناء اقتصاد قوي، دعماً لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. ويتناول البرنامج القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني والاحتياجات الناشئة من خلال المجموعات الأربع التالية:

(أ) السياسات والاستراتيجيات التجارية؛

(ب) تيسير التجارة واللوجستيات؛

(ج) التمويل والتنمية؛

(د) مؤسسات الأعمال، والاستثمار، وسياسة المنافسة.

باء- الأنشطة التنفيذية الجارية

٦٢- في مجال البحوث وتحليل السياسات، واستجابةً لقرارات الجمعية العامة، نشر الأونكتاد في عام ٢٠١٨ *التكاليف الاقتصادية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وعلى حقه الإنساني في التنمية: الأبعاد القانونية*. وتلفت هذه الدراسة الانتباه إلى التكاليف التي يفرضها الاحتلال على الشعب الفلسطيني، وتشدد على الحاجة إلى تجنب الإجراءات التي تعوق التنمية.

٦٣- وعلاوة على ذلك، يواصل الأونكتاد تقديم خدمات استشارية إلى الحكومة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات المختلفة التابعة للقطاعين العام والخاص، والمنظمات الدولية، والباحثين، والأوساط الأكاديمية.

٦٤- وحدَّث الأونكتاد نموذجه الخاص بالقياس الاقتصادي الكلي للاقتصاد الفلسطيني. ويشمل هذا التحديث تصميم بعض لبنات النموذج، ويزيد من عدد القطاعات الاقتصادية، وينقِّح البيانات ويوسع نطاقها لتشمل أحدث ما هو متاح منها. ويضع الإطار الجديد في الحسبان التغييرات الهيكلية الأخيرة، ويستكشف المنهجيات والتقنيات البديلة. وبعد استكمال تحديث النموذج، سيجري إطلاع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عليه.

٦٥- وتواصل وحدة التنبؤات التابعة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني استخدام نموذج الأونكتاد للاقتصاد الفلسطيني، الذي يسيّر أعماله موظفون حصلوا على تدريب من الأونكتاد، ويتلقى بانتظام خدمات استشارية من الأونكتاد. والجهات التي تستخدم تنبؤات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هي وزارة المالية والتخطيط من أجل إعداد الميزانية وغيرها من الوكالات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص لتقييم الخيارات والسيناريوهات السياساتية البديلة والمساعدة في صياغة استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

٦٦- وواصل الأونكتاد إجراء حوارات مع مسؤولي وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية والجهات المانحة بهدف معاودة العمل بنظام الأونكتاد لإدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS)، من أجل تحسين جودة ونطاق الإدارة المالية العامة الفلسطينية؛ وإعداد جولة جديدة للتعاون لتحديث واستكمال نسخة النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) الذي تستخدمه الجمارك الفلسطينية حالياً. ويهدف التدخل الجديد المقترح للنظام إلى تحقيق جملة أمور منها تعزيز قدرة الجمارك الفلسطينية على التقييم الجمركي، وتحليل المخاطر، والرقابة الجمركية اللاحقة للتخليص. ويسعى أيضاً إلى إنشاء حلقة وصل بين النظام الآلي للبيانات الجمركية والنظام الآلي الجمركي المستخدم في إسرائيل، وتيسير التبادل الآني للبيانات التجارية بين النظامين، تحقيقاً لجملة أهداف من بينها وقف تسرب الموارد المالية الفلسطينية إلى السلطة القائمة بالاحتلال.

جيم- التنسيق وتعبئة الموارد والتوصيات

٦٧- واصل الأونكتاد، في عام ٢٠١٨ تقديم دعمه الإنمائي إلى الشعب الفلسطيني بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، والمجتمع المدني الفلسطيني، والأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية والجهات المانحة، وفريق الأمم المتحدة القطري.

٦٨- وفي عام ٢٠١٨، استفاد الأونكتاد من منحة قدمتها حكومة البحرين لإدامة قدرة الأونكتاد على دعم جهود الشعب الفلسطيني الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وإرساء أسس الاقتصاد السليم والجيد الأداء الذي سوف ترتكز عليه دولة فلسطين المستقلة في المستقبل.

٦٩- ولا يزال نقص الموارد الخارجة عن الميزانية يحد من قدرة الأونكتاد على الاضطلاع بهذه الولاية وتقديم المساعدة التقنية الضرورية. ولذا، توجَّه الدعوة إلى الدول الأعضاء للنظر في توفير الموارد لتمكين الأونكتاد من تلبية الطلبات الواردة في مافيكيانو نيروبي وقرارات الجمعية العامة.

٧٠- وعلاوة على ذلك، فصعوبة الأوضاع الميدانية تؤثر على إيصال دعم الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني في كل من غزة والضفة الغربية. وموظفو الأونكتاد ووكالات الأمم المتحدة يواجهون صعوبات في الحصول على تصاريح الدخول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة والخروج منها. وقد زادت هذه الصعوبات في عام ٢٠١٨ وأوائل عام ٢٠١٩. ففي أوائل عام ٢٠١٩، لم يُمنح موظفو الأونكتاد تأشيرة دخول من إسرائيل للوصول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة وإيفاد بعثة ميدانية إلى رام الله والقدس لمقابلة كبار موظفي الحكومة، والعاملين في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، والمانحين، وموظفي المنظمات الدولية.

References

Agbahey J (2018). Barriers to trade and labour mobility in conflict-affected regions: An economy-wide analysis with applications to the Palestinian economy. PhD dissertation, Humboldt University of Berlin.

Antreasyan A (2013). Gas finds in the Eastern Mediterranean: Gaza, Israel and other conflicts. *Journal of Palestine Studies*. 42(3):29–47.

Association for Civil Rights in Israel (2019). East Jerusalem: Facts and figures. May. Available at www.english.acri.org.il/east-jerusalem-2019.

B'Tselem (2017). Made in Israel: Exploiting Palestinian Land for Treatment of Israeli Waste. القدس.

Chossudovsky M (2018). War and natural gas: The Israeli invasion and Gaza's offshore gas fields. Global Research. 15 December.

Economic Policy Research Institute, PCBS and Palestinian Monetary Authority (2018). Economic Monitor No. 53.

Fernandez-Villaverde J, Guerrón-Quintana P, Kuester K and Rubio-Ramírez J (2015). Fiscal volatility shocks and economic activity. *American Economic Review*. 105(11):3352–3384.

Flassbeck H, Kaczmarczyk P and Paetz M (2018). Macroeconomic structure, financial markets and the financing of government activity: Lessons for Palestine. Available at https://www.mas.ps/files/server/2019/Financing%20of%20Government%20ActivityPMACLEAN.pdf.

Gal Y and Rock B (2018). Israeli-Palestinian trade: In-depth analysis. Tony Blair Institute for Global Peace. Available at https://institute.global/insight/middle-east/israeli-palestinian-trade-depth-analysis.

International Monetary Fund (2018). الضفة الغربية وغزة. Report to the Ad Hoc Liaison Committee meeting. 17 September.

Kubursi A and Naqib F (2008). The Palestinian economy under occupation: Econocide. *The Economics of Peace and Security Journal*. 3(2):16–24.

Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (2018). Report to the Ad Hoc Liaison Committee meeting. 27 September.

Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (2019). Report to the Ad Hoc Liaison Committee meeting. 30 April.

Palestinian Monetary Authority (2018). Quarterly Statistical Bulletin No. 23.

PCBS (2018). Palestinian Expenditure and Consumption Survey. رام الله.

PCBS (2019). The situation of workers in Palestine in 2018. April.

PNA, Ministry of Finance and Planning (2019). Full-year report: Fiscal development and macroeconomic performance.

Reuters (2019). Interview: Palestinian finances near collapse as cuts deepen – monetary chief. 18 June. Available at https://uk.reuters.com/article/palestinians-finances/interview-palestinian-finances-near-collapse-as-cuts-deepen-monetary-chief-idUKL8N23P4O1.

UNCTAD (2019). *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: The Unrealized Oil and Natural Gas Potential* (United Nations publication. Geneva).

UNCTAD (2017). *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People and their Human Right to Development: Legal Dimensions* (United Nations publication. New York and Geneva).

United Nations, Human Rights Council (2019). Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967. A/HRC/40/73 (forthcoming).

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2018a). *Occupied Palestinian Territory: Humanitarian Needs Overview 2019*. December. Available at https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/2018/12/humanitarian_needs_overview_2019-%281%29.pdf.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2018b). نشرة الشؤون الإنسانية. July.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2019a). نشرة الشؤون الإنسانية. January.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2019b). نشرة الشؤون الإنسانية. March.

United States Geological Survey (2010). Assessment of undiscovered oil and gas resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean. Fact sheet 3014. Available at https://pubs.er.usgs.gov/publication/fs20103014.

مجموعة البنك الدولي. (2017). Unlocking the Trade Potential of the Palestinian Economy: Immediate Measures and a Long-Term Vision to Improve Palestinian Trade and Economic Outcomes. واشنطن العاصمة.

World Bank (2018). Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee meeting. 27 September.

World Bank (2019). Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee meeting. 30 April.